

تقرير:

“موقع الشباب في السياسات الثقافية

بالمغرب: رصد وتقييم”

إشراف وتنسيق:

ذ- يوسف الكلافي

ذ- حسام هاب

نونبر 2023

تقرير:

“موقع الشباب في السياسات الثقافية

بالمغرب: رصد وتقييم”

إشراف وتنسيق:

ذ- يوسف الكلافي

ذ- حسام هاب

نونبر 2023

تم إنجاز هذا التقرير بدعم من
مؤسسة فريدريش إيبرت
في إطار مشروع:
"الأكاديمية الشبابية للسياسات الثقافية
بالمغرب"
الذي نفذه المركز المغربي للشباب والتحويلات
الديمقراطية
بشراكة مع المؤسسة لمدة سنتين (2022-2023)

الفهرس

04.....	تقديم
06.....	المحور الأول: لمحة عن واقع الشباب المغربي
06.....	1. المؤشرات الديمغرافية للشباب بالمغرب
08.....	2. الشباب المغربي: واقع الحال والتحديات الكبرى
14.....	المحور الثاني: السياسات الثقافية في المغرب
14.....	1. حضور الثقافة في الدستور المغربي
16.....	2. حضور الثقافة في البرامج الحكومية (2012-2021)
19.....	3. البرنامج القطاعي لوزارة الثقافة (2012-2023)
21.....	المحور الثالث: موقع الشباب في السياسات الثقافية
21.....	1. الإطار المفاهيمي لإدماج الشباب عن طريق الثقافة
23.....	2. العلاقة بين الشباب والثقافة: الواقع ومنطلقات التشخيص
27.....	3. موقع الشباب في السياسات الثقافية: قراءة في الحصيلة
31.....	التوصيات
35.....	البيبليوغرافيا

تقديم

لقد أضحت الثقافة مكونا أساسيا في مختلف السياسات العمومية المعتمدة من طرف الدول والحكومات بالاستناد إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فعلاوة على أن الثقافة تؤدي دورا أنثروبولوجيا (أنماط عيش الإنسان، سلوكياته، ومعتقداته)، وحضاريا (الحفاظ على المعالم الثقافية، الهوية، التراثين المادي واللامادي)، فإنها تساهم أيضا في الدينامية الاجتماعية والاقتصادية (توفير فرص الشغل والخدمات الأساسية، تعزيز الاندماج الاجتماعي، دعم اقتصاد المعرفة والمؤهلات الإبداعية...).

وفي خضم العولمة بدأت الكثير من الدول في مراجعة سياساتها الثقافية لمقاومة تنميط الثقافة أو توحيدها أو تغييرها، وإبراز ما تحفل به من تعدد ثقافي، وما تزرع به من تراث مادي ولا مادي. وفي المنحنى نفسه سعت الدول والحكومات إلى أنسنة التنمية بالتركيز على رفاهية الإنسان وكرامته ومسؤوليته الاجتماعية، وبذلك أضحو يراهنون على الثقافة لتوعية الناس بأهمية القيم الإنسانية المشتركة، والحوار والتفاهم، ومعالجة الواقع برؤية جديدة.

من هذا المنطلق فإن رصد وتقييم السياسات الثقافية بالمغرب في علاقتها بالشباب كفئة اجتماعية تتفاعل مع محيطها، وتتأثر بالتحولات التي تعرفها الساحة الوطنية والدولية، يحتاج إلى استحضار العديد من المعطيات والوقائع التاريخية والسياسية والسوسيو ثقافية والقانونية. فهناك العديد من الإكراهات والمعيقات الذاتية والموضوعية التي تعتور تفعيل سياسات عمومية في المجال الثقافي تراعي الخصوصيات الجهوية والمطلية، وتلبي حاجيات الشباب المغربي، وتساهم في تعزيز وتقوية قدراتهم المعرفية والتواصلية والجمالية...، وتعمل على إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بالمغرب.

وفي ظل مكانة الثقافة كمجال حيوي واستراتيجي في تنمية الإنسان عمل المركز المغربي للشباب والتحولت الديمقراطية بشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبيرت في على تنفيذ مشروع "الأكاديمية الشبابية للسياسات الثقافية بالمغرب" لمدة سنتين (2022-2023) من خلال تنظيم الجامعة الشبابية الأولى للسياسات الثقافية، وإصدار "دليل السياسات الثقافية في المغرب"، وإطلاق سلسلة اللقاءات التشاورية الجهوية مع الشباب التي استهدفت ثلاث جهات (درعة - تافيلالت، مراكش - آسفي، فاس - مكناس). ويعد هذا التقرير ثمرة اشتغال لمدة سنتين مع الشباب والفاعلين في المجال الثقافي والجمعي والأكاديمي من خلال الاستماع والحوار والنقاش والتفاعل حول مجمل القضايا المرتبطة بالسياسات الثقافية في المغرب، وأيضاً عبر تجميع خلاصات ومخرجات وتوصيات اللقاءات التشاورية الجهوية التي تعتبر الأرضية الأساس التي بني عليها التقرير. وإذ يضع المركز المغربي للشباب والتحولت الديمقراطية هذا التقرير بين أيدي مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي، فإنه يتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة فريدريش إيبيرت التي دعمت إنجازه وإخراجه إلى حيز الوجود.

المحور الأول؛ لمحة عن واقع الشباب المغربي: 1. المؤشرات الديمغرافية للشباب بالمغرب:

تشكل المسألة الشبابية بالمغرب بتحدياتها ورهاناتها انشغالا مجتمعيًا بارزا، وهذا الانشغال المجتمعي يجد تبريره في قاعدة الشباب الواسعة بالهرم الديمغرافي في بلادنا الذي يشكل نسبة 30% من مجموع السكان، ويمكن قراءة المؤشرات الديمغرافية للشباب المغربي اعتمادا على عدد من التقارير والبيانات الرسمية. فالمندوبية السامية للتخطيط أفادت بأن عدد الشباب في المغرب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاما لا يزال مرتفعا، وسيستمر في الزيادة بحلول عام 2030، ولكن بمعدل نمو أقل من إجمالي السكان أي 0.3% و0.9% على التوالي بين عامي 2023 و2030.

وأوضحت المندوبية في مذكرة نشرت بمناسبة اليوم العالمي للشباب (12 غشت 2023) أن عددهم قد ارتفع من 11.5 مليون في عام 2014 إلى 11.8 مليون في عام 2023، وانتقلت نسبته من إجمالي الساكنة من 34.2% إلى 31.9% على التوالي، ويمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما 16.1% في عام 2023 مقابل 18.0% في عام 2014. وانتقلت نسبة سكان المدن من الشباب من 60.0% إلى 66% بين عامي 2014 و2023، وخلال نفس الفترة ارتفعت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاما فأكثر من 9.4% في عام 2014 إلى 12.7% في عام 2023 بزيادة قدرها 3.3 نقطة مئوية (1).

وإذا كانت نسبة الشباب (المتروحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة) قد بلغت 36.8% سنة 2010 من مجموع الساكنة المغربية فإنها ستصل حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط إلى 29.02% سنة 2030، كما ستنتقل هذه النسبة من 36.4% إلى 28.1% في الوسط الحضري، مقابل 37.4% إلى 31.5% في الوسط القروي. ويبدو هذا الانتقال أكثر سرعة عند الإناث مقارنة مع الذكور أي 36.8% و28.5% مقابل 36.9% و30% (2).

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فيؤكد أن نسبة الشباب المتروحة أعمارهم من 15 إلى 34 تصل إلى 34% من مجموع السكان، و51% منهم من الإناث، ونسبة الشباب في الوسط الحضري تصل إلى 60% (3). وفي تقرير "التنمية البشرية وواقع حال الشباب بالمغرب سنة 2020" الذي أصدره المرصد الوطني للتنمية البشرية فإن الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة يمثل نسبة ديمغرافية مهمة تبلغ 25.3% من إجمالي عدد سكان المغرب، أي ما يقارب 8.9 ملايين شخص وفق إحصائيات سنة 2019 (4).

1-Note sur la journée internationale de la jeunesse (12 août 2023), <https://www.hcp.ma>.

2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي 2011، ص 66.

3- مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2015/23، ص 24.

4-Rapport sur le développement Humain 2020 «Être jeune au Maroc de nos jours», Observatoire National du Développement Humain. 2020, p 61.

في حين أن "التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي" يطرح أن نسبة الشباب المغربي بين 15 و34 سنة يمثل 33% من الساكنة، وأكثر من 4.5 مليون منهم غير نشيطين لا هم في المدرسة ولا في التكوين ولا في العمل، كما يمثلون الفئة الأكثر عرضة لتبعيات جائحة كوفيد 19 لا سيما من حيث صعوبة الولوج إلى سوق الشغل (5).

وحسب "البحث الوطني حول الشباب" الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011، فإن 60% من الشباب يعيشون في الوسط الحضري (6)، وأكثر من نصف الشباب (54%) يعيشون داخل البيت العائلي، كما نجد أن 81% منهم عازبين، و16% منهم متزوجين، و3% منهم مطلقيين أو مترملين (7).

وعلى الرغم من الانتقال الديمغرافي الذي يشهده تطور الساكنة المغربية فإن نسبة الشباب تبقى مهمة وإن كان اتجاه الثقل الديمغرافي ينحو إلى الانخفاض، وهكذا سيبلغ مجموع الشباب 11.165.000 سنة 2030 مقابل 6.939.000 سنة 1982 أي ما يشكل نسبة نمو تصل إلى 61% (8).

وانطلاقا من القراءة العلمية لهذه المؤشرات الديمغرافية لنسب الشباب بالمغرب يمكن فهم تخطيط السياسات العمومية في التأقلم مع النقلة الديمغرافية التي عرفها الهرم السكاني مع نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي، بسبب عدم قدرة الاقتصاد المغربي والسياسات العمومية القطاعية (خاصة التعليم والتكوين المهني) على مواكبة آثارها الاجتماعية والاقتصادية على الشباب، رغم أنه يشكل رافعة حقيقية لخلق الثروة شريطة أن يتم التعامل مع تحدي هذه المكاسب الديمغرافية بشكل صحيح لجعل الشباب فاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا يلاحظ أن البنية الديمغرافية الوطنية تضم نسبة كبيرة من الشباب، مما يمنح للمغرب فرصة فريدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن الشباب المغربي لا يمتلك سوى فرص ضئيلة للتأثير في القرارات الاستراتيجية الوطنية وتوجهات السياسات العمومية، ولا يستفيدون بشكل منصف من الولوج للملائم إلى التعليم والرعاية الصحية الجيدة. ومن هذا المنطلق فإن مسألة إدماج الشباب في المجتمع أولا ثم في سوق الشغل ثانيا لا تزال تمثل تحديا كبيرا للمغرب، لأن حجم الفرص التي تمنح للشباب ومشاركتهم الفاترة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعد مؤشرات تكشف عن المستوى النسبي للتماسك الاجتماعي ببلادنا (9)، مما يحول دون اضطلاعهم بدور القوة المحركة الرئيسية للدفع بعجلة التنمية ببلادنا.

لذلك فإن أي استراتيجية تستهدف التفكير في حال ومآلات الشباب يفترض فيها الانتباه إلى تنوع وتفاوت وضعيات الشباب انطلاقا من هذه المؤشرات الديمغرافية، خصوصا حين نعلم بأن ارتفاعات الارتقاء الاجتماعي معطلة أو على الأقل تعاني من أسباب تعطيل وعجز وعلى رأسها منظومة التربية والتكوين، بالإضافة إلى نقص في نسبة النمو التي لا تسمح بتوفير فرص الشغل

5- النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص 110.

6- Enquête Nationale sur les Jeunes 2011 : Rapport de synthèse. Haut-Commissariat au Plan, p 19.

7- Ibid, p 28.

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي 2011، ص 66.

9- مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2015/23، ص 11.

سواء للشباب الحاصل على الشهادات أو الشباب الذين تركوا المدرسة مبكراً أو هاجروا من البادية، الأمر الذي ينتج أعداداً كبيرة من الشباب ذكورا وإناثا تبقى مقصية من المجهودات التي تبذل من أجل الإدماج (10).

2. الشباب المغربي؛ واقع الحال والتحديات الكبرى:

إن محاولة دراسة الإشكاليات والقضايا التي يثيرها موضوع الشباب تضع الباحث والفاعل المدني أمام حقل معرفي معقد وذو طابع مركب، فمنذ البداية كانت الدراسات التي تتناول الشباب تعنى بالإحاطة بتجاربهم من الناحيتين المفاهيمية والتجريبية، وهذا ما يدفعنا إلى طرح ثلاثة أسئلة لها علاقة بالموضوع: ماذا يعني مفهوم "الشباب"؟، وهل هناك فئة اجتماعية داخل المجتمع يمكن وصفها بـ "الشباب" على نحو هادق؟، وفي حال وجود هذه الفئة الاجتماعية كيف يكون تعريفها؟ (11).

يجب التأكيد في البداية أنه يصعب تحديد هذه الفئة الاجتماعية بدقة لسبب واضح هو أنه لا وجود لفئة شبابية واحدة ومتجانسة، وإنما شرائح من الشباب قد تتقارب أو تتباعد من حيث النوع، مكان الإقامة، الوضع الاجتماعي، الرأسمال الثقافي، والحالة الاقتصادية. ولذلك أصبح ينظر إلى هذه الفئة الاجتماعية بوصفها تعبر عن الانتقال إلى النضج والدخول في الحياة العامة، بحيث يتمكن أفرادها من تغيير أوضاعهم واسطة الانتقال من التعليم إلى العمل، ومن العائلة الأصلية إلى تكوين أسرة مستقلة (12).

ويعتبر علماء الاجتماع أن الشباب فئة اجتماعية صعبة الفهم حيث يشكلون مجموعة غير منسجمة من ناحية المواقف، السلوكيات، الآراء والتطلعات، حيث يؤثر النوع الاجتماعي، المستوى الاجتماعي والدراسي، والوسط الحضري والقروي على تمثلاتهم والفرص التي تتاح لهم (13). كما يلاحظ أن جل الدراسات العلمية التي انصبت على قضايا الشباب خلصت إلى كونه من أعقد القضايا الاجتماعية العويصة التي تتطلب في معالجتها والتعاطي مع قضاياها مقاربات متعددة ومنسجمة ومتكاملة، يتداخل فيها البعد التربوي والتكويني والصحي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي ثم السياسي (14).

في المغرب يبدو سؤال الشباب اليوم ذكورا وإناثا إشكاليا على أكثر من صعيد، وهو: هل يمكن حصر الشباب في عمر معين؟ هل هي فئة اجتماعية لها خصائصها وثقافتها المتميزة؟ هل الشباب هم أولئك الذين ينظر إليهم بوصفهم مكون اجتماعي في حاجة إلى وصاية وإنضاج ويمثلون مشكلة؟ أم هم على العكس من ذلك تعبير عن فرص يتعين استثمارها؟

10- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي 2011، ص 67.

11- يورغ غرتل ووالف هكسل: مآزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: ماريا الدويهي، ط 1، بيروت، دار الساقي، 2019، ص 25.

12- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: المرجع نفسه، ص 66.

13- Saloua Zerhouni : Jeunes et violences au Maroc : réalités et enjeux. Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord Rabat. Novembre 2017, p 9.

14- تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب (2017-2021): تقرير مجموعة العمل الموضوعية المؤقتة وأشغال الجلسة السنوية لمناقشة تقييم السياسات العمومية (الولاية التشريعية: 2021-2027)، منشورات مجلس المستشارين، ص 30.

وماهي السياسة العمومية الممكنة بل والضرورة للارتقاء بشؤون الشباب وتحول الاهتمام بهم من إطار إعلان النوايا إلى وضع أسس مبتكرة تنتج عوامل إدماجهم في الحياة والمجتمع؟ (15) . إن من أبرز الملاحظات التي تستوقف أي باحث أو مهتم أو متابع لموضوع الشباب هو صعوبة تحديد وتأطير الفئة العمرية للشباب، إذ لا يزال مفهوم الشباب كفئة عمرية يستأثر بالاختلاف في تحديد فئاته العمرية كما لا يوجد تعريف قار لمصطلح الشباب، وليس ثمة تعريف دولي متفق عليه عالميا للفئة العمرية للشباب، وإذا كان يعتد بعمر 18 سنة كحد أدنى باعتباره سن الرشد، فإنه يوجد تباين كبير بين الدراسات والمؤسسات في ما يخص اختيار الحدين الأدنى والأقصى لسن فئة الشباب. فمختلف المعطيات الإحصائية الدولية تعرف الشباب على أنهم الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاما، وتحصر دراسات وتحليلات وطنية ودولية أخرى عمر الشباب في الفئة من 15 إلى أقل من 30 سنة أو 18 إلى 29 سنة. ويعتمد تحديد الحد الأدنى أو الحد الأقصى للسنة إلى حد كبير على السياق الاجتماعي، فبحسب عدد من التعاريف الدولية بما في ذلك تعريف منظومة الأمم المتحدة يعرف الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما، وتستخدم الفئة العمرية 15-24 عاما بوصفها تعريفا مرجعيا للشباب على الصعيد الدولي (16) .

ونفس الحال في المغرب حيث لا يوجد تعريف موحد لفئة الشباب، فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقاريره وآراؤه حول الشباب يحدد تعريف الشباب في الفئة العمرية 15-29 سنة، وقد تبنت هذا الاختيار "الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب: 2015-2030"، والمرصد الوطني للتنمية البشرية. واتجهت بعض التقارير والدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط نحو حصر فئة الشباب بين 15-24 سنة (17) . وفي تشخيصها للواقع الاقتصادي والاجتماعي للشباب المغربي نجد أن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في تقريرها العام اعتمدت تعريفا للشباب يتحدد ما بين 15 و34 سنة (18) . أما القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب فقد خص الجزء الثاني من اللائحة الوطنية بـ 30 مقعدا للشباب دون سن الأربعين قبل أن يلغي المغرب هذا الإجراء بعد تعديل هذا القانون التنظيمي في سياق الانتخابات التشريعية يوم 8 شتنبر 2021.

بينما أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرأي الذي قدمه بخصوص مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، بوجوب بلورة تعريف إجرائي للشباب من أجل تحديد أدق للفئة التي ستكون موضوع اشتغال المجلس. وفي هذا الصدد اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يشمل مفهوم الشباب الفئات العمرية المندرجة بين 15 سنة كحد أدنى (انسجاما مع تحديد بداية سن الشباب من لدن الأمم المتحدة)، و 40 سنة كحد أقصى (باعتباره الحد الأقصى للتمثيلية الشبابية المعتمد من قبل المشرع المغربي في القانون التنظيمي لمجلس النواب) (19) .

15- إدماج الشباب عن طريق الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2012/3، ص 12.
16- نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2022/34، ص 16-17.

17-Les jeunes en chiffres. Haut-Commissariat au Plan. Aout 2012.

18- النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص 110.

19- رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، ص 9.

ويعكس تنوع الفئات العمرية للشباب تعدد ماهية الشباب في الواقع، أي أنهم فئة مرنة وغير متجانسة، وليس فئة عمرية ثابتة. والشباب بخلاف غيره من أشكال الهوية، كنوع الجنس أو العرق أو الطبقة أو العنصر، هو مرحلة مؤقتة من مراحل الحياة، وانتقال من الاعتماد على الآخرين إلى الاستقلال والاعتماد الكامل على النفس. ومن الصعب تعريف الشباب بالتركيز البحت على العمر الزمني لأن معنى المصطلح قد يختلف باختلاف الأوساط الاجتماعية والثقافية. وما يجب الاعتراف به هو أن توقيت حدوث الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ، ومن الاعتماد على الآخرين إلى الاستقلال والاعتماد على النفس يختلف بالنسبة لكل حق من الحقوق المختلفة، فعلى سبيل المثال يتحقق الاستقلال والاعتماد على النفس والدخول إلى سوق العمل والحصول على التعليم والتمتع بالصحة الجنسية والإنجابية في أوقات مختلفة من العمر(20).

ومن هذا المنطلق فلا يمكننا الحديث في المغرب عن الشباب على أنه "فئة شابة" واحدة منسجمة الخصائص، وإنما نحن أمام "فئات شابة" أي شباب متعددون يتطورون في سياقات اجتماعية وأسرية ومجالية شديدة الاختلاف، وهي سياقات تحدد الخصائص المميزة للشباب، وتملي عليهم خيارات وسلوكيات معينة، وتفرض عليهم واقعا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومؤسستيا (21). وهكذا نجد أن المجتمع المغربي يضم فئات متعددة ومتنوعة من الشباب:

- شباب اختاروا المبادرة الحرة وريادة الأعمال كسبيل للاندماج الذاتي في الحياة العملية، وبالتالي كوسيلة للمساهمة في المجهود الوطني الرامي إلى خلق الثروة.
- شباب اختاروا العمل المدني في إطار منظمات غير حكومية بغية إعطاء معنى لانخراطهم المواطن وتثمينه، وذلك من خلال المشاركة في مبادرات للتضامن الاجتماعي، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية البيئة أو مساعدة الأشخاص في وضعيات هشة.
- شباب اختاروا الانضمام إلى حزب سياسي أو منظمة نقابية أو مهنية كطريقة لتجسيد انخراطهم في حياة المجتمع، وممارسة سلطة التأثير في مستقبل المؤسسات التي ينتمون إليها، وإسماع صوتهم في مسلسل تشكيل المشروع المجتمعي الذي يطمحون إليه.

20- تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب (2017-2021): تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة وأشغال الجلسة السنوية لمناقشة تقييم السياسات العمومية (الولاية التشريعية: 2021-2027)، منشورات مجلس المستشارين، ص 29.

21- إدريس الكراوي: أن تكون شابا في عالم اليوم؛ ثورات الحاضر وتطلعات المستقبل، الدار البيضاء، منشورات ملتقى الطرق، 2023، ص 8.

- فئة أخرى من الشباب اختارت الإبداع بشتى مجالاته المتنوعة سواء في ميادين الثقافة، الفن، العلوم، الموسيقى فنون الطبخ، الأزياء، والرياضة، كشكل من أشكال التعبير عن مواهبهم وانتمائهم للمجتمع، إذ وجدوا في الإبداع الإطار الملائم للتطور والتفتح والارتقاء الذاتي، ومن تم الإطار الأمثل للمساهمة في تعزيز الرأسمال الوطني اللامادي.
- على مستوى آخر هناك شباب اختاروا الممارسة الدينية والروحية، بحثاً عن إجابات لتساؤلاتهم الوجودية، وقلقهم ومخاوفهم وآمالهم.
- وأخيراً هناك الشباب المقصيون الذي يعيشون على هامش المجتمع بسبب الفقر المدقع، البطالة المزمنة، الإعاقة، ومختلف أشكال الهشاشة. وتشكل هذه الفئة أكبر نسبة من الشباب إذ يوجدون في جميع المناطق سواء الحضرية أو شبه الحضرية أو القروية. وتتولد عن هذه الوضعية التي يعيشها هؤلاء الشباب جملة من المواقف والسلوكيات على رأسها استهلاك المخدرات والاتجار في الممنوعات بكل أنواعها، واستعمال العنق بأشكاله(22) .

غير أن ثمة تحولات جديدة وبالغة الأهمية باتت تؤثر على جميع هذه الفئات من الشباب، ذلك أنهم أصبحوا يتطورون في عالم منفتح ومعولم بشكل متزايد ويعيشون في ظل سياقات وطنية تتسم بتنامي وقع الثورة الرقمية. وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فإن الشباب ما بين 15-39 سنة يعتبر أكثر الفئات توفراً على الهواتف الذكية بنسبة تتراوح بين 82 و 88 % حسب الفئات العمرية. وبخصوص شبكات التواصل الاجتماعي فإن 98.4 % من مرتادي الأنترنت المتروحة أعمارهم بين 15 و24 سنة يشاركون في هذه الشبكات(23) .

22- المرجع نفسه، ص 8-9.

23- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي 2018، ص 125.

يوفر هذا الواقع الجديد لشباب اليوم إمكانيات هائلة للتعبير الحر عن مشاكلهم وبواعث قلقهم، لكن أيضا عن احتياجاتهم وانتظاراتهم وتطلعاتهم. وبفضل الثورة الرقمية أصبحت لديه إمكانيات أكبر للانتظام في إطار شبكات والعمل التعاوني مع نظرائهم، كما عززت هذ التكنولوجيا من استقلاليتهم إزاء جميع المؤسسات التي تنظم الحياة في المجتمع وعلى رأسها المدرسة، الأسرة، مؤسسات الدولة، والشبكات الاجتماعية التقليدية، وهو الأمر الذي يجعل منهم فاعلين قائمي الذات في المجتمع يتمتعون بقوة فردية وجماعية حقيقية ومؤثرة، لكنها قد تكون إما قوة بناءة ومعززة للإبداع أو مدمرة.

وتشير التقارير التي رصدت الوضعية الاجتماعية للشباب بالمغرب أنه يعاني من الإقصاء والتهميش نتيجة ارتفاع نسب البطالة في صفوفه، فمعدل البطالة في صفوف الشباب بالمغرب يظل مرتفعا بـ 20% في المتوسط، بل إن أغلب الشباب المشتغلين يعملون بالقطاع غير المنظم وفي مناصب شغل تتسم بالهشاشة وذات أجور زهيدة، كما أنهم لا يستفيدون من الامتيازات الاجتماعية. فبدون علاقات شخصية أو عائلية لا يكفي دائما التوفر على شهادة أو امتلاك الكفاءة للحصول على منصب شغل لائق، لذلك فإن الشباب يشعرون بأنهم لا يتحكمون إلا بشكل نسبي في مستقبلهم الاقتصادي. وهو ما يجعلها تعيش حالة من الإحباط والتمرد وأحيانا تظل عرضة للانحراف والارتداء في أحضان التطرف بمختلف أشكاله (24).

إن واقع الشباب المغربي خلال العقدين الأخيرين يبرز عدة تحديات أمام ضعف انخراط هذه الفئة وإدماجها، والذي كانت آثاره بادية من خلال موجة الاحتجاجات التي عرفها المغرب في العقد الأول من هذه الألفية، وسقف المطالب التي عبر عنها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والنفور الكبير الذي سجل على مستوى المبادرة والمشاركة السياسية والانخراط في المجتمع المدني رغم ما شهده المغرب في السنوات الأخيرة من دينامية مطردة للعمل المدني، إلا أنه لا يبدو أن هذا التوجه استتبعته زيادة في مشاركة الشباب في الحياة العامة، ويبدو أن الشباب المغربي ينجذب أكثر نحو الفرص وأشكال التعبير التي لا تتجاوز شبكات التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات المعلومات الحديثة.

وفي هذا الإطار يسجل أن 1% من الشباب فقط منخرطون في حزب سياسي أو نقابة، ومن 10 إلى 15% يشاركون في الحياة الجموعية، و75% من الشباب لا يتوفرون على تغطية صحية وأن 72% من وقت الشباب يتم قضاءه في أنشطة غير منتجة للرفاه الاجتماعي، كما أن 82% لا يمارسون أي نشاط (25).

وأفاد تقرير "التنمية البشرية وواقع حال الشباب بالمغرب سنة 2020" الذي أنجزه المرصد الوطني للتنمية البشرية بناء على تحليل المعطيات الرسمية وبحث ميداني قام به خبراء المرصد، أن ثقة الشباب المغربي في المؤسسات السياسية منخفضة جدا، سواء إزاء السلطتين التنفيذية والتشريعية أو الأحزاب السياسية حيث تتراوح نسب عدم الثقة بين 72.2%

24- تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب (2017-2021): تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة وأشغال الجلسة السنوية لمناقشة تقييم السياسات العمومية (الولاية التشريعية: 2021-2027)، منشورات مجلس المستشارين، ص 29-30.
25- مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2015/23، ص 25.

بالنسبة للحكومة، و 73.6% بالنسبة للبرلمان، بينما في الأحزاب السياسية تصل إلى 78.3% (26). وتفسر عدد من الدراسات والتقارير أن انسحاب الشباب من الحياة العامة يعزى إلى أزمة الثقة تجاه المؤسسات، حيث أظهرت دراسة استقصائية شملت فئة الشباب ما بين 18 و29 سنة أن 17% فقط من الشباب يثقون في الحكومة، بينما يضع 13% منهم ثقتهم في البرلمان، و18% في الأحزاب السياسية (27).

لذلك فنحن اليوم في المغرب إزاء جيل من الشباب واع ومتطلب، وهو نتاج ديناميات مجتمعية وطنية تندرج في سياق عالمي يتميز بالتوسع المتسارع لفضاءات الحرية والاستقلالية في التعبير عن هذه الحرية، وتطور الأنترنت، والهولوج إلى عدد كبير من القنوات الفضائية، وكذا بروز وتطور نوع جديد من المطالب مثل الحق في العدالة والكرامة والحماية الاجتماعية الشاملة والعمل اللائق، والثقافة والترفيه والعيش في بيئة سليمة والمشاركة السياسية.

وعلاوة على ذلك شهد مجال الشباب تغييرا جذريا، فالشباب المغاربة كغيرهم من شباب العالم يعيشون ويفكرون ويعملون ويتسلون ويحتجون بشكل مختلف. إن ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة حول قطاعات اقتصادية بأكملها، وأثر أيضا على الحياة لا سيما بالنسبة للشباب الذي أصبحوا متعددين بشكل كبير على استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وعلى التعامل مع أنماط الاستهلاك الجديدة.

هذا التغيير الجذري في مطالب الشباب ينبغي أن يوازيه تغيير جذري كذلك في العرض المقدم لهم، ولذلك يتعين على المجتمع المغربي التكيف مع هذا الواقع الجديد، كما أنه من الضروري مراعاة هذا السياق الجديد من خلال تقديم عرض ذي مصداقية يستجيب لحاجيات هذا الجيل الجديد من الشباب، وأن يكون امتدادا للسياسة الخاصة بالطفولة، ويرقى إلى مستوى انتظاراتهم الحقيقية، ويعيد لهم الثقة في الأسرة والمدرسة والمؤسسات التمثيلية.

ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على المغرب تعبئة جميع القوى الحية في البلاد بما يتيح لجميع الفاعلين في المجتمع، وفي مقدمتهم الشباب تملك هذا الطموح الجماعي في إطار تعاقد اجتماعي كبير بين الدولة والمجالات الترابية والشباب، ويتمثل هذا التعاقد في إقرار سياسات عمومية موجهة للشباب تتسم بالبعد المندمج بدل القطاعي والطابع الترابي بدل المركزي، ويجب أن تكون متناسبة مع اختلاف وتنوع فئات الشباب، وكذا خصوصيات مختلف المجالات الترابية، ومن تم يجب توظيف جميع أشكال الإدماج الممكنة كالإدماج الاقتصادي، والإدماج عن طريق التكوين والعمل الاجتماعي والرياضة ومهن التنمية المستدامة، والارتقاء بأية إدماج الشباب من خلال الثقافة والفنون، وجعلها عاملا أساسيا في بناء أرضية القيم والهويات الوطنية المشتركة، وذلك بهدف تعزيز الروابط الاجتماعية وتمتين أواصر العيش المشترك والتماسك الاجتماعي.

26- Rapport sur le développement Humain 2020، «Être jeune au Maroc de nos jours». Observatoire national du développement humain. 2020. p 107.

27- الباروميتر العربي، الدورة الخامسة، التقرير القطري - المغرب 2019، ص 8-9.

المحور الثاني؛ السياسات الثقافية في المغرب:

شهد النقل الثقافي في المغرب مجموعة من التطورات إن على مستوى المضمون أو الشكل أو حتى الأهداف والغايات، وهذا ما تؤكدته العديد من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في بلورة قطاع الثقافة بالمغرب منذ اللحظة التأسيسية غداة استقلال المغرب وإحداث وزارة تعنى بالشؤون الثقافية، وصولاً إلى وضع تصور جديد لقطاع الثقافة خاصة مع إقرار الدستور المغربي سنة 2011 الذي يؤسس لقاعدة صلبة لتفعيل مختلف أدوار الثقافة.

1. حضور الثقافة في الدستور المغربي:

تحضر الثقافة في الدستور الحالي (2011) بشكل متفاوت على مستوى الإحالة الدستورية، حيث يتوزع ذلك الحضور بين مفاهيم: الثقافة، الثقافي، الثقافات...، ويمكن إجمال هذا الحضور في الجدول التالي (28):

الفصل	النص
التصدير	<p>المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية...</p> <p>حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.</p>
الفصل 5	<p>تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.</p> <p>وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.</p> <p>تعد الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة بدون استثناء.</p> <p>يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.</p> <p>تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.</p> <p>يحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثاً أصيلاً وإبداعاً معاصراً.</p> <p>ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفية سيره.</p>

تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين المواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.	الفصل 6
تعمل المملكة المغربية على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمغاربة المقيمين في الخارج، في إطار احترام القانون الدولي والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال. كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم، ولأسيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية.	الفصل 16
يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...	الفصل 19
تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة.	الفصل 26
على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: - توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؛ - تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.	الفصل 33

2. حضور الثقافة في البرامج الحكومية (2012-2021):

إن رصد السياسات الثقافية في المغرب يستدعي العودة إلى السياسات العمومية التي انتهجتها الحكومات المغربية منذ حكومة عبد الإله بنكيران (2012-2016)، مروراً بحكومة سعد الدين العثماني (2017-2021) وصولاً إلى الحكومة الحالية (2021-2026)، من أجل تتبع وتقييم مستويات حضور الثقافة في البرامج الحكومية المعلن تنفيذها، وما مدى ملائمتها لاحتياجات وتطلعات مختلف شرائح المجتمع المغربي، خصوصاً أننا أصبحنا في هذا العالم نعيش تحولات متسارعة نتيجة التطور التكنولوجي والتحول القيمي، والإقبال المتزايد على شبكات التواصل الاجتماعي التي أضحت بالنسبة إلى المغاربة ملاذاً حقيقياً للتعبير عن أفكارهم ومواقفهم والتفاعل مع العالم الخارجي.

وفي هذا السياق تطرح العديد من التساؤلات: هل نجحت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2012 في تنفيذ سياسات ثقافية تراعي تنوع مكونات وروافد الهوية المغربية، وتحافظ على التراث المادي واللامادي، وتسعى إلى إدماج الثقافة في مختلف مؤسسات التربية والتنشئة الاجتماعية عبر رؤية مجالية تستحضر الأبعاد الجغرافية والبشرية والطبيعية، والخصوصيات الثقافية المحلية والجهوية؟ أم أن موضوع الثقافة لا زال بالنسبة للفاعل السياسي والحزبي ثانوياً، وعلى هامش اهتماماته وفي ذيل سلم أولوياته الانتخابية؟.

بالرغم من الاختلافات الموجودة بين الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2012 إلا أنها حاولت أن تعمل على تفعيل مقتضيات الدستور، واعتبرت أن الثقافة ليست مجالاً ثانوياً وإنما قطاع استراتيجي وحيوي يمكن أن يساهم في إدماج المواطنين والمواطنات في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ويفتح آفاقاً واعدة للتشغيل، وهذا ما عبرت عنه البرامج الحكومية من خلال منطلقاتها، والغايات المعلنة وتعهداتها. فالبرنامج الحكومي (2012-2016) أكد "أن النهوض بالثقافة والإعلام الوطنيين وتقوية انخراطهما في جهود التنمية والتحديث يمثل أولوية يتم إدراجها ضمن مقاربة مندمجة تقوم على جعل السياسة الثقافية والفنية دعامة لتعزيز الهوية الوطنية، وتعزيز الانفتاح على الثقافات والحضارات، وذلك باستثمار تنوع مكونات وروافد الثقافة المغربية وتعددتها وغناها، والارتكاز على قيم الحرية والمسؤولية والإبداع، والتربية على الروح النقدية وقيم المواطنة وثقافة التطوع، وإعادة الاعتبار للعمل وبذل الجهد والخدمة ذات النفع العام كقيم دينية واجتماعية وإنسانية"⁽²⁹⁾. وعملت الحكومة في نفس البرنامج "على الالتزام بالإجراءات الكفيلة بنهج ثقافة قرب حقيقية من خلال تعميم البنيات والخدمات الثقافية والإعلامية، وصيانة التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وتثمينه، وتحسين حكامه الشأن الثقافي وتحديث التدبير الثقافي، ومراعاة البعد الجهوي (...) ومرافقة الإبداع الشبابي وتطوير سياسة دعم الإنتاج الوطني ونشره..."⁽³⁰⁾.

29- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي، يناير 2012، ص 14.

30- المرجع نفسه، ص 14-15.

وفي البرنامج الحكومي للولاية التشريعية (2016-2021) تؤكد الحكومة على أنها ستولي أهمية خاصة للمجال الثقافي "بالنظر لدور الثقافة في تعزيز الهوية الوطنية والمساهمة في التنمية البشرية، والنهوض بالتراث الفني والإبداعي، واثمين الرأسمال اللامادي لبلادنا"⁽³¹⁾، وذلك عبر التنصيص في البرنامج على مجموعة من التدابير:

- إرساء استراتيجية ثقافية وطنية.
- إطلاق سياسة لغوية مندمجة.
- توفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي.
- المحافظة واثمين التراث الثقافي والطبيعي.
- الرفع التدريجي للميزانية المخصصة لقطاع الثقافة.
- ربط الثقافة بالثوابت والقيم الدينية والوطنية.
- إرساء أسس الصناعة الثقافية الوطنية.
- تنمية قطاع اقتصاد التراث.
- توسيع قاعدة المسارح الوطنية ودعم المبادرات المسرحية الوطنية.
- تشجيع الولوج للمتاحق الوطنية والخدمات الثقافية لفائدة الطلبة والتلاميذ.
- دعم الإنتاجات الفكرية والأدبية للمؤلفين الشباب والمساهمة في إشعاعها⁽³²⁾.

أما في ما يتعلق بالبرنامج الحكومي (2021-2026) فالحكومة ستعمل على "وضع سياسة ثقافية مندمجة ترمي إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية (...). مع الانفتاح على التعبيرات الفنية المعاصرة، وجعل الثقافة رافعة للتنمية المجالية ولإدماج الشباب على وجه الخصوص"⁽³³⁾. كما سينصب اهتمامها على "إحداث مشاريع كبرى مهيكلت للقطاع الثقافي وتقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطن المغربي بمختلف جهات المملكة، وتشجيع الإنتاج الثقافي الوطني في ضوء ترسيخ قيم التعدد اللغوي والإبداعي..."⁽³⁴⁾. وعلى مستوى اللاتزامات فالحكومة التزمت بما يلي:

- الاهتمام بالصناعة الثقافية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي، وتمتيحه بالتسهيلات الضرورية.
- النهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين، وإحداث متاحق وطني يحفظ الذاكرة التشكيلية.
- دعم الرأسمال الثقافي وتعزيز الغنى والتنوع والاستفادة من عمليات التثمين المناسبة.
- الرفع من التمويلات العمومية، وتوفير جهات محتضنة، وتعزيز البنيات التحتية.
- تحقيق التكافؤ في الحظوظ لجميع الفنانين المغاربة في الأعمال التلفزيونية والسينمائية.
- دمج الرأسمال الثقافي في مؤسسات التنشئة كالمدرسة والإعلام وأماكن العيش.
- توثيق الإبداع المغربي واثمينه.
- التنسيق الجهوي والوطني لاستثمار التراث بمختلف تعبيراته.

31- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي تطبيقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور، الولاية التشريعية 2016-2021، أبريل 2017، ص 71.

32- المرجع نفسه، ص 71-72.

33- البرنامج الحكومي 2021-2026، أكتوبر 2021، ص 47.

34- المرجع نفسه، ص 47.

- خلق تكوينات في مجال التدبير الثقافي، وتنشيط الفضاءات الثقافية، والتنسيق بين مؤسسات التكوين.
 - حث الجمهور على الاهتمام بالفن عبر توسيع مجالات الإبداع في الجامعات.
 - تشجيع الفنون والآداب الشفاهية.
 - العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل التمكين الثقافي لهذه الفئة (35).
- من خلال رصد وتتبع مستويات حضور الثقافة في البرامج الحكومية يمكن إبداء مجموعة من التساؤلات والملاحظات التقييمية لهذا الحضور:

أولاً: من المهم جداً أن ترد في البرامج الحكومية عبارة "السياسة الثقافية" نظراً لدورها العميقة من خلال النظر إلى البرامج الحكومية كونها مبنية على قاعدة ومنهجية السياسات العمومية، لكن اليوم بعد مضي سنوات على التدبير الحكومي للحكومات المتلاحقة منذ 2012 إلى الحكومة الحالية، يطرح سؤال جوهري: هل تتوفر الحكومات المغربية على سياسة عمومية متكاملة الأركان حول الشأن الثقافي؟.

ثانياً: غياب برنامج مستلهم من مشروع ثقافي مجتمعي يستحضر الرصيد التاريخي والمكتسبات الحضارية للأمة المغربية.

ثالثاً: يلاحظ أن حزمة التعهدات والالتزامات التي جاءت بها البرامج الحكومية افتقدت إلى مسألة أساسية، وهي أنها لا تتضمن معطيات دقيقة ومركمة وفق آجال وبرنامج زمني محدد.

رابعاً: السياسة الثقافية في البرامج الحكومية تظل مجرد اقتراحات ونوايا تفتقر إلى مؤشرات وهندسة مجالية قابلة للقياس.

خامساً: في ظل وضع عام ترتفع فيه نسبة الأمية، ويقل منسوب القراءة، وتهجر معظم البنيات التحتية الثقافية، ويعيش الاقتصاد المغربي وضعاً صعباً جراء تداعيات جائحة كوفيد 19 والتحديات الدولية والإقليمية المتسارعة، يطرح التساؤل حول مدى استنجح الحكومة الحالية على الأقل في إطلاق البوادر الأولى لصناعة ثقافية بالمغرب؟.

3. البرنامج القطاعي لوزارة الثقافة (2012-2023):

اعتمدت وزارة الثقافة منذ سنة 2012 إلى سنة 2022 برنامجا قطاعيا قارا عملت فيه على إيلاء الاهتمام بخمسة محاور أساسية:

- نهج سياسة القرب في المجال الثقافي.
 - دعم ومواكبة الإبداع والمبدعين والعناية بأوضاعهم.
 - ميانة وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي.
 - تنشيط الديبلوماسية الثقافية.
 - تحسين الحكامة والتدبير (36).
- وقد كان يشكل هذا البرنامج القطاعي الخطوة الأولى في التصور الاستراتيجي "المغرب الثقافي"، من خلال التأكيد على أنه يشمل:

- تحسين التغطية الترابية في مجال البنيات التحتية الثقافية.
- تطوير وتنويع التظاهرات الثقافية والفنية.
- وضع برمجة ثقافية وفنية سنوية للمراكز الثقافية.
- دعم التكوين الثقافي والفني.
- تثمين أدوار مختلف الشركاء (37).

ومنذ سنة 2023 اعتمدت وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة برنامجا قطاعيا جديدا، وحسب مشروع نجاعة الأداء للقطاع في مشروع قانون المالية سنة 2023، فإن الموارد الجديدة للبرنامج تأتي في إطار الجهود الرامية إلى إدماج الثقافة في مسلسل التنمية الشاملة تماشيا مع أهداف التنمية في أفق 2030، واستنادا إلى مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011، وتنفيذا للتوجيهات الملكية، وتفعيلا لمضامين النموذج التنموي الجديد. وقد اعتمد البرنامج القطاعي الجديد على سبعة مرتكزات أساسية:

- إعداد استراتيجية ثقافية وطنية.
- حماية وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي وغير المادي.
- جعل الأوراش والمؤسسات الثقافية الكبرى في خدمة التنمية الثقافية ببلادنا.
- تطوير ومواكبة الصناعات الثقافية والإبداعية.
- تعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين.
- إرساء مبادئ الحكامة في التدبير.
- إعطاء دينامية جديدة للديبلوماسية الثقافية (38).

36- مشاريع نجاعة الأداء لقطاع الثقافة، مشاريع قوانين المالية 2018-2019-2020-2021-2022.

37- السياسات العمومية الثقافية في المغرب، منشورات معهد بروميشيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان ومؤسسة نسج - موارد للتنمية الشبابية المجتمعية في الوطن العربي، ط 1، الرباط، مطابع الرباط نت، دجنبر 2015، ص 30.

38- مشروع نجاعة الأداء، وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة، مشروع قانون المالية 2023، ص 7.

انطلاقاً من هذا التشخيص لواقع السياسات الثقافية في المغرب، يبدو أن بلورة أي سياسة ثقافية أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، ولكنها مسألة حيوية لا مناص منها لأن تحديث البلاد رهين بها. ولذلك يتعين أن تصير الأهداف الثقافية هي بوصلة توجيه سياسة الدولة برمتها. وهكذا ففي هذه الوضعية لا تصبح السياسة الثقافية شأنًا خاصًا بوزارة الثقافة وحدها بل تحضر في جميع القطاعات الحكومية، وتمتد لتشمل مجالات التربية، البحث العلمي، الأسرة، الصحة، الترفيه، والشغل، فلا تترك قطاعاً إلا وكانت حاضرة فيه. حينها يصير من المنطقي النظر في إمكان أن يصبح القطاع الثقافي مرشداً يدل على الطريق ويعطي المثال في التغيير داخل المجتمع عوض أن يكون تابعاً لغيره من القطاعات. ذلك أن مكان هذا القطاع هو في طبيعة عملية التحديث الوطني(39).

39- أمينة التوزاني: السياسة الثقافية في المغرب، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، الدار البيضاء، منشورات ملتقى الطرق، 2020، ص 14.

المحور الثالث؛ موقع الشباب في السياسات الثقافية: 1. الإطار المفاهيمي لإدماج الشباب عن طريق الثقافة:

باتت العوامل غير الاقتصادية من المحددات الأساسية للتنمية الشاملة، فالحافزية المعنوية والشعور بالانتماء للوطن وللإنسانية، وتبني قيم التعاون والاحترام المتبادل والسلم والتفتح ونبذ الكراهية، وغيرها من مكونات الوجود الإنساني هي التي تحدد السلوكيات الفردية والجماعية بشكل إيجابي في حالة التمتع بالحقوق الثقافية أو بشكل سلبي في حالة العكس. ولأن وراء كل فاعلية إنسانية كائن ثقافي، فإن البديل التنموي المؤسس بالعلاقة الجدلية القائمة بين الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبين الأبعاد الثقافية والإبداعية للتنمية صار يشكل أقرب الطرق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة(40).

ومن هذا المنطلق تندرج الثقافة ضمن آليات إدماج الشباب داخل المجتمع، حيث يشكل مفهوم "الإدماج الثقافي" جزء لا يتجزأ من الإدماج الاجتماعي، وهو يمس مجالات عديدة في الحياة العامة من ضمنها الوضع الاقتصادي والتعليمي للأفراد. ويعتبر الإدماج الثقافي ضمانا لمشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة الثقافية، بحيث يكون لجميع الأفراد الحق في اختيار وتشكيل وتذوق ونشر منتجاتهم الفنية والثقافية واختيار أسلوب عيشهم، لكن من دون الانغلاق داخله كي لا يكون الفرد معزولا عن محيطه. وإذا كان مفهوم الإدماج الثقافي يشجع على الحفاظ على الثقافة الأم وتطويرها في المجتمعات المتنوعة ثقافيا، فهو يساعد في الوقت نفسه على قبول ثقافة الآخر المختلف والحفاظ عليها وإغنائها(41).

ويشمل مفهوم الإدماج الثقافي مصطلح "الديمقراطية الثقافية" الذي يشير إلى حق الجميع في النفاذ إلى الثقافة مثلما يعني حق كل التعبيرات الثقافية في النفاذ إلى الجمهور، بحيث يستدمج الحقل الثقافي فاعلين وذوي مصالح متناقضين عمريا وسياسيا وإيديولوجيا وأثنيا وجندريا، وبما يضمن اشتغال آليات السلطة والسلطة المضادة(42). وبهذا المعنى لا تظل الثقافة مجرد تراكم لأعمال فنية وفعاليات تنتجها النخبة الثقافية، لكنها تغدو في الوقت نفسه وسيلة للتفاعل المتبادل بين المنتج للثقافة والمتلقي من خلال الانفتاح على مكونات المجتمع المختلفة والمهمشة تحديدا، وهيئة الظروف التي تمكن العاملين في الحقل الثقافي والفني من تفكيك آليات الإقصاء، وخلق برمجة ثقافية وفنية شاملة للجميع تراعي التنوع الثقافي وتضمن حق الإنسان في اختيار أسلوب العيش في مجتمعه. لكن على الرغم من انتشار مفهوم الديمقراطية الثقافية، فإن الثقافة لا تزال إلى اليوم انتقائية، إذ تبقى ممارسة الأنشطة الثقافية المختلفة مقتصرة على أقلية مع أن هذه الأنشطة يجب أن تكون حاضرة في البرامج التعليمية في المدارس(43).

40- مقترحات وتوصيات لتعزيز فعالية الحقوق ضمن السياسات العمومية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2021، ص 28.

41- الإدماج عن طريق الثقافة والفنون: نماذج من سياسات الإدماج في مدينة مونتريال كندا، ورقة بحثية من إعداد يزن الشريف، سلسلة المرصد 3، مؤسسة اتجاهات - ثقافة مستقلة، ص 8-9.

42- فاتن مبارك وياسين أغاللو: التعبيرات الشبابية والديمقراطية الثقافية؛ دراسة مقارنة لموسيقى الشارع بعد 2011 بين المغرب وتونس، تونس، منشورات جمعية شاز، 2020، ص 19.

43- الإدماج عن طريق الثقافة والفنون: المرجع نفسه، ص 9.

إن مسؤولية وضع سياسات الإدماج الثقافي تقع على عاتق المؤسسات الثقافية الحكومية والمؤسسات الخاصة الربحية منها وغير الربحية التي يتوجب عليها إتاحة نشاطاتها الثقافية أمام جميع أفراد المجتمع وعلى اختلافاتهم، واحترام رغبات واحتياجات جميع الفئات ومرعاة جميع الأذواق. وتمثل المشاركة الثقافية مفتاح التفاهم المشترك بين الأفراد المختلفين ثقافيا واجتماعيا، ويمكن للتنوع أن يخلق ثقافة جديدة ناشئة عن الاختلافات في العرق واللغة والعمر والتعليم والدخل والدين والجنس تحترم التنوع الثقافي المشكل لها(44).

وإذا كان أهم مدخل لإدماج الشباب يبدأ بالتربية والتكوين ويتعزز بالتشغيل، فإن هناك مداخل أخرى مصاحبة وعلى رأسها إدماج الشباب عن طريق الثقافة باعتبارها أفقا متعدد المصادر والمجالات، أفق يشكل رافعة تسمح بجعل الشباب في قلب معادلة السياسات العمومية ومبادرات المجتمع المدني، وذلك من خلال استيعاب الطبيعة المركبة للإدماج الثقافي، والتي تتجلى في ثلاثة أفاق رئيسية تتحرك وتتقل فيها الثقافة، فالأفق الأول يعبر عن ثقافة جماعة تعتمد في تبادلها على الشفوي، وتندرج هنا كل أشكال الثقافة الشعبية. والأفق الثاني يظهر بواسطة الكتابة وتدخل هنا مختلف مستويات الثقافة العالمية. ثم الأفق الثالث وهو الذي تمثله الثقافة الوسائطية بمختلف وسائلها وتقنياتها وتأثيراتها، وتضطلع فيها التكنولوجيات الجديدة بأدوار حاسمة في صياغة مضامينها، وتبليغ رسائلها ورموزها(45). والواقع أن البنيات التي تنتج الثقافة في مغرب اليوم قد تغيرت، كما تغيرت مسالك إنتاجها وتداولها وتصريفها، لذلك يجب القيام بتشخيص واقع الحال وتجميع المعطيات عن السياسات والمشاكل والعوائق التي تحول دون توفير شروط إدماج الشباب عن طريق الثقافة، والوقوف عند الممكّنات والوسائل التي تتيح هذا الإدماج.

لذلك فالتفكير في موضوع حضور الشباب في السياسات الثقافية يضعنا أمام قضية مركبة تجمع بين الثقافة، الشباب، التعليم، التنمية المستدامة، وأدوار التكنولوجيات الحديثة لتيسير إدماج الشباب عن طريق الثقافة. ويظهر الطابع المركب لهذه القضية من خلال الإشكاليات التي ستؤطر ضمنا تشخيص واقع حال الشباب والثقافة من جهة، وتقديم قراءة في حصيلة موقع الشباب في السياسات الثقافية من جهة ثانية. ويمكن تحديد هذه الإشكاليات في الأسئلة التالية:

- هل يملك المغرب مشروعا مجتمعيا يتكئ على تصور ثقافي إدماجي للشباب بشكل واضح؟، وإن وجد فما هي مقوماته وأساسه الفكرية والثقافية؟
- هل يمكن الحديث عن وجود سياسة ثقافية عمومية في المغرب؟
- كيف أثرت التحولات الكبرى التي عاشها المغرب على علاقة الشباب بالثقافة؟
- ما هي المؤسسات والأطر المنتجة للثقافة في المغرب؟، وهل للشباب مكانة في برامجها وأنشطتها؟

44- المرجع نفسه، ص 9.

45- إدماج الشباب عن طريق الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2012/3، ص 14.

2. العلاقة بين الشباب والثقافة؛ الواقع ومنطلقات التشخيص:

يجب التأكيد في البداية أن هناك ندرة كبيرة لدراسات ميدانية في المغرب تشخص العلاقة بين الشباب والثقافة، والتحولت التي تعرفها مظاهر إدماجهم أو عدم إدماجهم في المجتمع عن طريق الثقافة، وتحاول فهم الممارسات والتعبيرات الثقافية الشبابية الجديدة، وتمثلتها في مختلف أنشطة الاستهلاك والمشاركة الثقافية والفنية التي يتعاطاها الشباب المغربي. وهذه الندرة في الدراسات والأبحاث تصعب على القطاعات الحكومية المعنية والباحثين والمجتمع المدني إمكانية تشخيص العلاقة بين الشباب والثقافة، من أجل بناء تصور ثقافي إدماجي شمولي يمنح للشباب مكانة مركزية في برامج وأنشطته، وهو ما يستدعي الإدماج المستدام والإدراج التلقائي للعوامل والرافعات الثقافية في السياسات العمومية الموجهة للشباب.

ولا يخفى على أي أحد اليوم أن عملية تشخيص تصورات المجتمع المغربي للثقافة ولمختلف تعبيراتها ورموزها تنعكس بالضرورة على مختلف مستويات الحياة والعلاقات الاجتماعية، وتؤثر حتما في طرق النظر إلى المؤسسات وأنماط اشتغالها. وهذه التصورات هي الأكثر رواجاً للثقافة داخل المجتمع والأكثر رسوخاً في أذهان الناس، وقد أنتجت هذه التصورات خصاصاً ملموساً في الثقافة والمعرفة، وانفصاما بين الخطاب الرسمي حول الثقافة وبين الانشغالات الواقعية للشباب المغربي، وانعكس هذا الوضع على الأسرة، المدرسة، الجامعة، والمجال العام. ويمكن تحديد التصورات السائدة في المجتمع المغربي للثقافة في خمسة مواقف:

أولاً: النظر إليها بوصفها "ترفاً فكرياً" وقطاعاً ثانوياً لا يملك ما يلزم من الأهمية لجعله مكوناً مؤسسياً وقاعدة لتشكيل التمثلات وأنماط السلوك والأحكام والأذواق.

ثانياً: التعامل المحدود مع الثقافة من زاوية اعتبارها قطاعاً مخصصاً ومنحصراً في التراث واخترالها في إطار "شبه فولكلوري"، وفي مجال رمزي وتاريخي ضيق.

ثالثاً: سيطرة الهاجس الهوياتي باسم الدين، أو التاريخ أو اللغة، أو الجغرافيا، في النظر إلى الثقافة والاستثمار الجزئي والمحدود جداً في مجالات التعبير الثقافية الحديثة.

رابعاً: التوجه المبالغ فيه للمركز وإهمال الأطراف والجهات مما خلق تفاوتات كبرى على صعيد الاستثمارات الثقافية على تواضعها أو توسيع دائرة استعمال التكنولوجيات الحديثة.

خامساً: غلبة التصور التقني الضيق على السياسات في المجال الثقافي، واستبعاد مستلزمات التعديد الثقافي العصري في وضع الخطط وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتعليم، الشباب، إعداد التراث، وبناء أماكن العيش (46).

ساهمت هذه التصورات في بروز تمثيلات سلبية للثقافة تجلت في ضعف الاستثمار العمومي في الحقل الثقافي، في الوقت الذي يفترض فيه أن حضور الهوية الوطنية بأبعادها وروافدها وتنوعها الثقافي والحضاري في الدستور المغربي، كان يجب أن يخلق وعيا جديدا بأهمية المسألة الثقافية في السياسات العمومية، وبأدوارها في إدماج الشباب في الحياة العامة كما في التماسك الوطني. وقد أفرزت لنا هذه التصورات تباينا كبيرا بين تحديث المغرب لبنياته التحتية والمؤسساتية، وبين الخصائص الظاهر في الثقافة، هذا في الوقت الذي كان من المفترض أن تواكب مجهودات التحديث المادية نهضة ثقافية عصرية تبدأ بالتربية والأسرة لتمتد إلى المجال العام في شكل سلوكيات مدنية (47).

وهكذا دفعت التمثيلات السلبية للثقافة الباحثين والفاعلين في الحقل الثقافي إلى طرح تساؤل جوهري: هل هناك سياسة ثقافية عمومية في المغرب تمتلك شروط ووسائل جذب الشباب إلى برامجها، وتيسر لهم ولوج استعمال خدماتها وعروضها؟ فمن المعروف أن هناك برامج عمومية تضعها وتنفذها قطاعات حكومية معنية بقضايا الشباب، كما تقوم بتوفير بنيات تحتية على قلتها موجّهة بالأساس إلى الشباب، إلا أن هناك تباينا واضحا بين العرض والاحتياجات الكبيرة للشباب من المنتج الثقافي، ويجزى ذلك إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية والتكنولوجية التي عرفها المجتمع المغربي وأثرت بشكل مباشر على الممارسات والتعبيرات الثقافية الشبابية، ويمكن تلخيصها حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في التحولات التالية:

- تعميم التعليم وخصوصا في المجال الحضري منذ الثمانينات.
- ثورة الإعلام السمعي البصري، ولوج قنوات فضائية دولية وعربية في أواسط التسعينات.
- الثورة الرقمية والتوسع التدريجي لولوج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في أواسط العقد الأول من هذه الألفية(48).

هذا التشابك والتداخل الذي حصل بين التحولات الثلاثة أثر في الهوية الثقافية للشباب التي تعرضت إلى تغيرات جذرية، حيث خلّدت وسائل التكنولوجيا الحديثة علاقته بالمكان والزمان والصورة وأنماط الاستهلاك الثقافية، لدرجة أصبح لكل شاب من خلال هذه الوسائل إمكانية خلق عالمه الثقافي الخاص الواقعي أو الافتراضي. وقد ساهم التحول الهوياتي في إنتاج ممارسات وتعبيرات ثقافية جديدة في أواسط الشباب، حيث تمكن الشباب المغربي من ابتداء ممارسات فنية وثقافية انتزعت اهتمام عدد كبير من الباحثين والمهتمين بالمسألة الشبابية. لكن المشكل الكبير الذي يواجه البحث في الممارسات الثقافية الجديدة للشباب يتمثل في ندرة المعلومات والدراسات التي ترصدها من حيث مداها، نوعيتها، مضامينها، متلقيها، وكيفيات التجديد فيها. فهناك نقص كبير في معرفة الواقع الحقيقي للممارسات الثقافية التي سمحت بها الثورة الرقمية(49)، وإلى أي حد أسهمت في مجهودات إدماج الشباب في المجتمع أو في تشجيع الفردنة والانعزال.

47- نفسه، ص 18.

48- نفسه، ص 19.

49- اقتصاديات الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 25/2016، ص 50.

يمكن تأريخ البدايات الأولى لظهور التعبيرات الثقافية الشبابية الجديدة مع نهاية تسعينات القرن الماضي عندما بدأ الشباب المغربي في ابتداء ممارسات ثقافية وفنية خاصة به ابتدأت بالهواية ثم اتخذ بعضها إطارا منتظما بل وشبه مؤسسي، إذ كانت في البداية عبارة عن أنشطة وممارسات تحركها ميولات شبابية من أجل المتعة، وفي إطار دائرة محدودة من المتابعين يعبرون من خلالها عن هواجسهم ومواقفهم من المجتمع والعالم (50). هذه الممارسات الثقافية الشبابية احتضنتها في البداية بعض المنابر الإعلامية "المستقلة" مثل *لوجورنال* و *تيل كيل*، ثم دعمتها جهات ومؤسسات رسمية التقطت أهمية ودلالات هذه الممارسات الثقافية الجديدة، خاصة أنها انبثقت في سياق تاريخي وسياسي هام تميز بحدثين صنعهما شباب عبر بطريقته عن نوع من "الثقافة المضادة" لما هو سائد اجتماعيا، وشكلا منعطفين في تطور نظرة المجتمع إلى شبابه، وأحدثا صدمة عميقة في المجتمع المغربي، ودفعا الفاعلين في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي إلى الالتباه للتحويلات العميقة التي يعيشها المجتمع المغربي، وإعادة التفكير في مسألة قيم وثقافة الشباب حيث ظهر للعيان أن الحقل الشبابي يعيش مخاضا، وتوترات تصعب مسار إدماج الشبيبة المغربية في المجتمع.

فقد كانت الدار البيضاء سنة 2003 مسرحا لحدثين؛ الأول تمثل في اعتقال ومحاكمة 14 شابا يمارسون موسيقى الروك ووجهت إليهم اتهامات بأنهم من "عبدة الشيطان"، وترتب عن اعتقالهم والمحاكمة تعبئة شبابية وإعلامية وفنية غير مسبوقه أدت إلى إطلاق سراحهم. وساهم هذا الحدث في فتح نقاش ثقافي حول الأذواق الموسيقية الجديدة لشريحة من الشباب المغربي المتأثر بتيارات موسيقية عالمية. والحدث الثاني الصادم هو الأحداث الإرهابية يوم 16 ماي 2003، عندما قام 14 شابا ينتمون إلى أحياء فقيرة ومهمشة في الدار البيضاء بعمليات انتحارية ذهب ضحيتها ما يقارب 40 شخصا في أماكن متفرقة بالمدينة (51).

في هذا السياق التاريخي انطلقت حركة "تايبضة" وهي حركة فنية وثقافية شبابية أحدثت ثورة فنية بداية الألفية الجديدة وحولت شوارع الدار البيضاء والرباط إلى منصات يعطيها الشباب لتقديم فنونهم "الغريبة" عن الثقافة المغربية ليس فقط في الجانب الموسيقي، بل تعدى التأثير إلى الفن التشكيلي والرقص المعاصر. وقد انبثقت إرهاباتها الأولى منذ التسعينات مع مهرجان "بولفار Boulevard 'L"، وهو مهرجان لفنون الشارع موجه للشباب بشكل خاص انطلقت نسخته الأولى سنة 1999 بموقع المسالخ القديمة بالدار البيضاء، حيث اتخذ شكل مباريات تنافسية بين الفرق الموسيقية الشبابية من مختلف الأنواع ورسامي الجرافيتي. كما تطور مع نسخته المتكررة ليتحول إلى مناسبة موسيقية وطنية ودولية لمختلف ألوان الموسيقى (راب، كناوة، تكنو، روك...) (52).

50- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي 2011، ص 79.

51- إدماج الشباب عن طريق الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2012/3، ص 25-26.

52- الثقافة والتنمية والتحول المجتمعي نحو الديمقراطية؛ التقرير النهائي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ص 61.

وبذلك شكل "البولفار" تجربة ثقافية فنية رائدة تكونت انطلاقاً منها مجموعات شبابية امتدت إلى مدن مغربية أبرزها (هوبا هوبا سيريت، دارغا، أش كاين)، فأيقن العديد من الفنانين والصحفيين بظهور مزاج عام أطلقوا عليه اسم "نايضة" والتي كانت تعبيراً مغربياً جديداً للدلالة على المشهد الموسيقي الوليد الذي جرى تشكيله في عام 2006 من خلال ملق لمجلة تيل كيل الأسبوعية، ثم الفيلم الوثائقي "كازا نايضة" سنة 2007 الذي كتبه دومينيك كوبيه وأخرجه فريدة بليزيد(53). ومن المهم جداً ونحن نتحدث عن هذه الدينامية الثقافية والفنية الجديدة إثارة الدور الذي لعبه "مهرجان كناوة" للموسيقى بالصويرة باعتباره أحد أوائل المهرجانات الموسيقية الدولية وقد أنشأته سنة 1998 مجموعة (A3 Communication)، والذي لم يكن مكاناً لتلاقى الموسيقيين من الشمال والجنوب فحسب، وإنما كان أيضاً مختبراً مفتوحاً في الهواء الطلق أمام المواهب الشابة(54).

وفي وقت لاحق بدأت تنبثق في قلب المدن بعض الأماكن حيث يختصر وعي مواطني معين من خلال حرية التعبير والأداء الفني العفوي، والفن، والحوار الثقافي. ومن الممكن الإشارة في هذا الصدد إلى العديد من التجارب التي ولدت في لحظات متزامنة من بينها "دابا تياتر المواطن" في الرباط و"مقهى الفلسفة" و"الباطوار" في الدار البيضاء، وقد بدأت جميعها في سنة 2009 من دون تشاور أو رابط مسبق، وجرى تصميمها واشتغلت عبر نقاط دخول كثيرة بوصفها مساحات للإبداع والنقاش العام(55). وقد شهد الحقل الثقافي المغربي بعد ذلك اضطراباً متواصلاً لتجارب ثقافية شبابية جديدة حاولت استعادة الفضاء العام وشكلت صدى ثقافياً لـ "حركة 20 فبراير"، ومن الديناميات الثقافية التي ظهرت نذكر: الفلسفة فالزنقة، مسرح المدكور، ومبادرات قرائية متعددة هدفت إلى رد الاعتبار للكتاب وجعل الفضاءات العمومية حاضنة له(56).

ويبدو إذن أن هذه الديناميات الثقافية والفنية الجديدة قد منحت لمجموعة من الشباب المغاربة إمكانية أن يصبحوا جزءاً من فاعلي الحقل الثقافي بطريقتهم الخاصة يطبعون فيه تجاربهم الثقافية بلمسة فنية إبداعية، قد تتعارض مع المتحكّمين في الحقل الثقافي وقد تتصارع من أجل البقاء والاستمرارية، لكنها تمكن الباحث من بناء عناصر تفكير تساعد على فهم الأسس التي يمكن أن تبني عليها "ديمقراطية ثقافية" تتجسد في الفضاء العمومي الذي يتقاسمه فاعلون يختلفون من حيث رؤوس الأموال اللغوية والثقافية والاجتماعية(57).

53- إدريس كسيكس: الحصيلة الثقافية لـ 20 فبراير؛ المكونات والامتدادات الإعلامية والثقافية لحركة ذات حمولة سياسية، ضمن كتاب: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، تحرير وتقديم: مراد ديان، تمهيد: جون واتربوري، ط 1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نونبر 2018، ص 504.

54- المرجع نفسه، ص 493.

55- نفسه، ص 493-494.

56- السياسات العمومية الثقافية في المغرب، منشورات معهد بروميشيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان ومؤسسة نسيج - موارد للتنمية الشبابية المجتمعية في الوطن العربي، ط 1، الرباط، مطابع الرباط نت، دجنبر 2015، ص 14.

57- فاتن مبارك وياسين أغالو: التعبيرات الشبابية والديمقراطية الثقافية؛ دراسة مقارنة لموسيقى الشارع بعد 2011 بين المغرب وتونس، تونس، منشورات جمعية نشاز، 2020، ص 18.

3. موقع الشباب في السياسات الثقافية؛ قراءة في الحصيلة:

إن تقديم قراءة موضوعية في حصيلة موقع الشباب في السياسات الثقافية بالمغرب يجب أن ينطلق من معرفة انتظارات وتطلعات الشباب في المجال الثقافي. ويمكن استخلاص ذلك من نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع "البرامج العمومية الموجهة إلى الشباب"، حيث تصدر موضوع الثقافة نسبة 50% ضمن المواضيع التي يتعين أن تحتل حسب المشاركين/ات في هذه الاستشارة مكانة هامة جدا في هذه البرامج(58). كما أن عمليات الإنصات للشباب التي قامت بها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي أظهرت اهتماما خاصا لهذه الفئة بموضوع الثقافة من جهة التطلعات لتقوية الفضاءات والأماكن المخصصة للثقافة، ومن جهة أخرى تناول موضوع التعبير الثقافي والفني باعتباره ضمانا للكبر مشاركة اجتماعية ومواطنة للشباب(59).

وقد تمحورت انشغالات الشباب المشارك في عمليات الإنصات في نقطتين: الأولى عدم وجود مساحات مخصصة للتعبير الثقافي والفني، فالمشاركون/ات في جلسات الإنصات متفقون بالإجماع على أنه إذا خصصت للشباب والأنشطة الاجتماعية والثقافية مؤسسات ومساحات كالمراكز الثقافية ودور الشباب، يكمن المشكل في فعالية عمل المراكز المخصصة للشباب في تجهيزها وقدرتها على دمج انتظاراتهم وترجمتها في برامج وأنشطة مناسبة. ومن هذا المنطلق أشار المشاركون/ات في جلسات الإنصات التي نظمتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي إلى صعوبات الولوج إلى هذه المساحات بسبب التعقيدات البيروقراطية، كما لاحظوا تراجعاً في التعبير الثقافي وعزوا ذلك إلى ضعف المساحات والأماكن الثقافية وصعوبات الولوج إليها. أما النقطة الثانية التي أثارت انشغال الشباب هي التمييز الاجتماعي والترابي في سبيل الولوج إلى الفن والثقافة، حيث ركز المشاركون/ات في جلسات الإنصات على الأنشطة الثقافية التي تكاد تكون منعدمة لسكان الأحياء ودواوير العالم القروي وكذلك الأقاليم والجهات البعيدة، كما لاحظ البعض التكلفة الباهظة للتجهيزات لممارسة الفن والرسم بالمغرب وغياب مدارس الموسيقى(60).

وانطلاقاً من اللقاءات التشاورية الجهوية التي نظمها المركز المغربي للشباب والتحول الديمقراطي بشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبيرت بثلاث جهات (درعة - تافيلالت، مراكش - أسفي، فاس - مكناس) بهدف تشخيص آليات وفرص الإدماج الثقافي للشباب خلال ورشات العمل مع المشاركات والمشاركين، يمكن تحديد الإكراهات التي تعيق الإدماج الثقافي للشباب بهذه الجهات في النقاط التالية:

- غياب العدالة المجالية في توزيع البنيات التحتية الثقافية بالجهات.
- ضعف تكوين وتأطير الأطر العاملة بالمراكز الثقافية والسوسيو تربوية.
- الهشاشة السوسيو اقتصادية للشباب.

58- نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع البرامج العمومية الموجهة إلى الشباب.

59- تقديم نتائج الاستماعات والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، الملحق رقم 1، أبريل 2021، ص 50.

60- المرجع نفسه، ص 50-51.

- البيروقراطية وتعقيد المساطر الإدارية للولوج إلى المرافق الثقافية والفنية.
- ضعف الميزانية المالية الموجهة لدعم المشاريع والبرامج والجمعيات الثقافية.
- غياب مواكبة ومتابعة وتقييم المشاريع والبرامج الممولة.
- ضعف التجهيزات اللوجستكية بالمؤسسات الحاضنة للأنشطة الثقافية للشباب.
- انتشار المنطق التجاري في تسويق المادة الثقافية.

هذا التشخيص الذي قدمه الشباب والشابات، ومستوى انتظاراتهم وتطلعاتهم في المجال الثقافي يعكس أن هذا المجال لا يحظى بالقدر الكافي من التثمين والتوجيه نحو الشباب، ويتجلى ذلك في غياب برامج موجهة للشباب على وجه الخصوص على الرغم من كونهم هم المستفيدون الرئيسيون من الثقافة. ويمكن استخلاص ذلك بالعودة إلى البرنامج الحكومي للولاية التشريعية (2016-2021)، حيث يلاحظ أن حضور الشباب في المحور الخاص بالثقافة والمعنون بـ "تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما" شبه منعدم ويقتصر على جملتين:

← تشجيع الولوج للمتاحف الوطنية والخدمات الثقافية لفائدة الطلبة والتلاميذ.

← دعم الإنتاجات الفكرية والأدبية للمؤلفين الشباب والمساهمة في إشعاعها(61).

أما في البرنامج الحكومي للولاية التشريعية (2021-2026)، فيحضر الشباب في المجال الثقافي بشكل ضعيف من خلال:

- جعل الثقافة رافعة للتنمية المجالية ولإدماج الشباب على وجه الخصوص.
- دمج الرأسمال الثقافي في مؤسسات التنشئة كالمدرسة والإعلام وأماكن العيش.
- العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي متكامل من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل والتمكين الثقافي لهذه الفئة(62).

وهذه الإجراءات الحكومية جدد رئيس الحكومة عزيز أفنوش التأكيد عليها في الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية الشهرية المتعلقة بالسياسة الحكومية في المجال الثقافي يوم الاثنين 31 يناير 2022(63). وبالعودة إلى مشاريع نجاعة الأداء خلال الولاية الحكومية السابقة (2017-2021) وفي الولاية الحكومية الحالية (2021-2026)، وخاصة في الفترة ما بين 2022-2023 يلاحظ أن قطاع الثقافة يتوفر على ثلاثة برامج رئيسية: التراث الثقافي، الكتاب والقراءة العمومية، والفنون. وإذا كان معدل تحقيق التوقعات السنوية يتأرجح في حدود 70 % بالنسبة لبرامج التراث الثقافي والكتاب والقراءة العمومية، إلا أنه لا يزال ضعيفا للغاية بالنسبة لبرنامج الفنون الذي لا يتجاوز 27 % بسبب إلغاء المساعدات للعديد من مجالات الموسيقى وفنون الكوريفرافيا(64).

61- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، الولاية التشريعية 2016-2021، أبريل 2017، ص 72.

62- البرنامج الحكومي 2021-2026، أكتوبر 2021، ص 47-48.

63- الجريدة الرسمية للبرلمان: المدة النيابية 2021-2026؛ السنة التشريعية الأولى: دورة أكتوبر 2021، السنة الأولى، عدد 143، 9 فبراير 2022.

64- نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 25، ص 2022/34.

وفي معرض تقديمها لاستراتيجية قطاع الثقافة في تقارير نجاعة الأداء منذ 2018 إلى 2023 تستعرض الوزارة الوصية بشكل واضح العديد من المعوقات التي تعترض السياسات العمومية في مجال الثقافة ولا تتبع تلبية انتظارات الشباب، وهي:

- ضعف الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة.
- خصاص في الموارد البشرية.
- تعدد أشكال التدخل والدعم للقطاع الثقافي.
- ضعف المؤسسات الثقافية القائمة.
- خصاص هائل في جرد وتقييد وترتيب المواقع التاريخية والتحق الفنية وعناصر التراث اللامادي(65).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، وأمام قلة الموارد المالية والبشرية المخصصة للقطاع يظل من الصعب الاستجابة بشكل كاف ومناسب لاحتياجات وانتظارات الشباب في مجال الثقافة، فضخ الاستثمار العمومي في مجال الثقافة يمثل أكبر دليل على غلبة التمثلات السلبية أو الضيقة لها، في الوقت الذي يفترض الإقرار بالتنوع الثقافي وعيا جديدا بأهمية المسألة الثقافية في السياسات العمومية، وبأدوارها في إدماج الشباب في الحياة العامة كما في التماسك الوطني(66). ويلاحظ أيضا أن البرنامج القطاعي لوزارة الثقافة حين يستحضر الشباب فإن هذا الحضور لا يغطي المجال الجغرافي بالمغرب في تعدده وتنوعه، حيث يبدو الحضور والاهتمام بالشباب في المجال القروي محدودا وغائبا. فبرامج الثقافة ما يزال المستهدف بها هو الشباب في المجال الحضري، وهو ما يستوجب تدارك هذا الخصاص الكبير في الاهتمام بالشباب في المجال القروي(67). كما أن وسائل وآليات حكامه الحقل الثقافي مع حماية حق الشباب في الثقافة في حاجة إلى مزيد من التطوير، إضافة إلى أن حق الشباب في الإبداع والإسهام في الحياة الثقافية لم يحظ بالدعم الكافي وما زال يواجه صعوبات على أرض الواقع.

هذه الحصيلة المتواضعة لموقع الشباب في السياسات العمومية الثقافية تؤكد معطيات البحث الميداني حول "الممارسات الثقافية للمغاربة" الذي أنجزته جمعية جذور، حيث أن أكثر من نصف الشباب (58.21 %) لم يحضر عرضا موسيقيا بين 2015 و 2016، وأن 14.31 % فقط حضر مرة واحدة لعرض موسيقي. وفي ما يتعلق بالسينما أجاب 79.47 % من الشباب أنهم لم يوزروا قاعة السينما في فترة 2015-2016، بينما نسبة 6.39 % فقط حضرت مرة واحدة عرضا في قاعة السينما(68)، وهو ما يؤكد بشكل ملموس أن فئة الشباب تعاني دائما من الإقصاء الاجتماعي، وقليل ما تلج إلى البنيات التحتية الثقافية.

وبعد تقديم صورة شاملة لموقع الشباب في السياسات الثقافية يلاحظ أن الدولة لا زالت طاغية على الحقل الثقافي من خلال سياسة الوزارة الوصية على القطاع، في حين أن الجماعات الترابية لا تتدخل بشكل كبير في القطاع الثقافي، ونظرا لضعفها لم تنقل لها الدولة مسألة بناء وتدبير البنيات الثقافية، بحيث أصبحت الجهات

65- مشاريع نجاعة الأداء لقطاع الثقافة، مشاريع قوانين المالية 2018-2019-2020-2021-2022-2023.

66- المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في المغرب: قام بتنفيذ المسح عام 2009 سلامة الغيام وفاطمة الزهراء الشعباني، وقام بتحديث المسح عام 2014 مراد القادري، مؤسسة اتجاهات - ثقافة مستقلة، المورد الثقافي، برنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية، ص 28.

67- تقرير تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، يونيو 2010، ص 59.

68- لماذا الثقافة هي الحل؟ وضع الثقافة في المغرب، تونس، مصر، ولبنان، جمعية جذور، دجنبر 2017، ص 152.

تقوم بعملية التنشيط الثقافي على مستوى البرمجة لكنها لا تقوم بتطوير البنيات التحتية. كما أننا نسجل وجود قوانين تتعلق بعملية التدبير الثقافي لا يتم تنفيذها، إضافة إلى وجود ولوجية متفاوتة للثقافة، وهذا يعني أنها ليست مسألة استراتيجية بالنسبة للمسؤولين، فتأهيل البنية مهم لكن تطوير المحتوى الثقافي يجب أن يحظى أيضا بنفس الدرجة من الأهمية، حيث تعتبر الثقافة ركيزة أساسية لتطوير المجتمع وجذب الموارد المالية.

نخلص هنا إلى أن الثقافة هي مكون أساسي للهوية الاجتماعية ويجب أن تتبوأ مكانة هامة مثل باقي القطاعات، وهذا من شأنه أن يطور الصناعة الثقافية لتساهم في الإنتاج الداخلي الخام للبلاد. فالتنوع الثقافي الذي يزخر به المغرب يعتبر مسألة أساسية لخلق التوازن والتماسك الاجتماعي ودعم النشاط الاقتصادي، وهذه القضية ترتبط أساسا بقبول الشباب لهذا التنوع والعمل على تطويره وترسيخ ثقافة قبول الآخر، حتى تكون الهوية المغربية قوية وقادرة على التفاعل مع التحولات العالمية الكبرى.

• التوصيات:

بما أن للثقافة دور مركزي واستراتيجي في تأهيل العنصر البشري وبناء مجتمع المعرفة والمواطنة، نقترح بعض التوصيات التي تنحو في اتجاه وضع تصور شامل لسياسات ثقافية موجهة للشباب ناجحة وفاعلة، وقائمة على النهوض بالحقوق الثقافية للشباب المغربي.

أولاً: على المستوى الوطني:

- إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يتماشى مع مكونات المشروع الثقافي الوطني، وإدماجه في إطار مؤسساتي أفقي مع توجيهه نحو الشباب، ودعم موارده وقدراته لتمكينه من تثمين التراث الوطني.
- بلورة مشروع وطني يعتبر الثقافة مسألة استراتيجية وحيوية، ورافعة أساسية من رافعات التنمية، ومدخلاً ضرورياً للحفاظ على الهوية المغربية في تنوعها وغناها.
- الارتقاء بآلية إدماج الشباب من خلال الثقافة، وجعلها عاملاً أساسياً في بناء أرضية القيم والهويات الوطنية المشتركة، وذلك بهدف تعزيز الروابط الاجتماعية، وتمتين أواصر العيش المشترك والتماسك الاجتماعي.
- اعتباراً للأدوار التي تضطلع بها الثقافة في المجتمع والتنمية، ومن أجل جعل الشباب في قلب السياسات العمومية، وفي ضوء الدينامية التي يشهدها المغرب في جميع المجالات، فإن هناك حاجة ملحة لإطلاق استراتيجية تشاركية في شكل "عقد برنامج وطني" لتجاوز كل أشكال الخصائص التي تميز قطاعات الشباب والثقافة، واستثمار كل الوسائل المتاحة لتوفير شروط إدماج مستدامة للشباب في الحياة العامة.
- ضرورة اتباع مقاربة أفقية وتعاقدية لتدبير السياسات العمومية الموجهة للشباب، اعتماداً على منهجية تشاركية لتجاوز كل أشكال الخلل والعجز التي أنتجتها السياسات القطاعية خاصة في مجالات الثقافة والتربية والتكوين.
- إنجاز الدراسات والأبحاث حول المنتج الثقافي الوطني، وربط ذلك بالتنمية الثقافية من خلال إدماجها في برامج المؤسسات الحكومية التي تسهر على تفعيل السياسات الثقافية.
- العمل على إعداد استراتيجية مندمجة للعمل الثقافي من أجل ضمان الحق في الولوج إلى الثقافة ودعم الابداع.
- الاستفادة من مخرجات التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي التي توصي بالنهوض بالتراث والموروث الثقافي وجعلهما قاطرة أساسية للتشغيل والتنمية.

ثانياً: على المستوى الجهوي:

- تحقيق العدالة المجالية في توزيع البنيات التحتية الثقافية بالجهات.
- تعزيز قدرات الأطر العاملة بمختلف المراكز الثقافية (التكوين والتكوين المستمر).
- مطاربة الهشاشة السوسيو اقتصادية للشباب.
- خل مرادد جهوية لدعم ومواكبة المبادرات الثقافية للشباب بالجهات.

- الرفع من الميزانية المالية المخصصة للعمل الثقافي بالجماعات الترابية.
- تتبع ورصد البرامج والمشاريع من طرف المؤسسات العمومية.
- اعتماد مقاربة تشاركية في تدبير السياسات الثقافية المحلية والجهوية.
- التزام الجماعات الترابية والسلطات المحلية والمصالح الخارجية بخلق مبادرات ثقافية بشكل دوري تراعي التنوع الثقافي للجهات.

ثالثاً؛ على المستوى الحقوقي والتشريعي:

- تنفيذ المغرب لالتزاماته الحقوقية الدولية في ما يتعلق بإعمال الحقوق الثقافية والنهوض بها.
- تحديث التشريعات والقوانين التي تضمن حماية الهوية المغربية المتعددة الروافد والتعبيرات الثقافية المتنوعة.
- تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بإحداث "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي" و"المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية" للقيام بأدوارهما الدستورية.
- وضع قانون إطار يلزم أصحاب القرار في تدبير قطاعات السكن والتعمير وإعداد التراب الوطني بأئسنة أحوال عيش الساكنة، وذلك ببناء منشآت ثقافية (معاهد موسيقية، مسارح، خزانات، قاعات السينما، مركبات متعددة الوسائط، ودور الشباب...)، ويلزم السلطات المحلية والجهات الحكومية المعنية بإنقاذ كل أماكن العيش الحاملة لذاكرة ثقافية وإصلاحها وترميمها وإدراجها ضمن الفضاءات الثقافية للشباب.
- ربط الصناعات الثقافية بالمجالات الترابية الجهوية من خلال تحفيز الشباب على خلق مقاولات ثقافية صغيرة تساهم في تعزيز الاقتماد الثقافي في الجهات والأقاليم، ضمن أقطاب ثقافية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة.
- سن قوانين محفزة للشباب على المبادرة المقاولاتية في حقول الثقافة والإبداع، والتعامل مع المقاولات الثقافية باعتبارها تقدم خدمة عمومية، ووضع نظام ضريبي تشجيعي خاص بها.
- دعم الاستثمار في التعبيرات الرقمية للثقافة من خلال تيسير مساطر استفادة المقاولين الشباب من التمويل عبر بناء شراكات بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، لإنجاح آليات إدماج الشباب في سوق الشغل عن طريق الصناعة الثقافية.
- إيلاء عناية خاصة بالشباب المغاربة في المهجر، ووضع سياسة مندمجة تقترح عروضاً ثقافية تراعي حاجياتهم، عبر تحديد توجهات استراتيجية تهتم بجودة المضامين المعروضة عليهم، وتعزز التبادل بين الديناميات الثقافية الغنية لشباب المهجر والفاعلين الثقافيين في المغرب.

رابعاً؛ على مستوى منظومة التربية والتكوين:

- إدماج البعد الثقافي ضمن مشروع المدرسة، واستنباطه عبر المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها لتثمين التراث الثقافي الوطني والإنساني، وإبراز غنى التنوع الثقافي، وكذا الانفتاح على ثقافات الآخرين، وتأمين إدماج ناجح ومنصف للثقافات الجهوية في المناهج التعليمية.
- إعادة النظر في طرق تكوين المدرسين، ووضع مناهج جديدة تهتم بالتنوع الثقافي.
- وضع خريطة للمكونات الثقافية واللغوية المغربية، والعناية بالسياسات الجهوية، وجعل المدرسة إطاراً مؤسساتياً وتربوياً لتقوية التماسك الوطني وتعزيز الوحدة الثقافية، وذلك من خلال تحصين الثقافة بالمؤسسات التعليمية عبر التنصيص القانوني على الحق في الثقافة كمدخل من مداخل الإدماج.
- تنمية المبادرات الإبداعية للمتعلمين والمتعلمات وتشجيعها، وتيسير شروط استيعابهم النقدي للثقافة ومشاركتهم في إنتاجها.
- إرساء وتطوير شعب ومسالك تكوينية وجامعية في مهن التربية والثقافة.
- إحداث شعب متخصصة في الفن والموسيقى والرسم، واعتماد بيداغوجيا النجاح.
- بلورة تصور متجدد للثقافة في الحياة الجامعية بإدخال برامج مبتكرة ملائمة للأنشطة الثقافية، والتمرين على العمل الجمعي الثقافي.
- إحداث تكوينات في التنشيط الثقافي، وتزويد الطلبة بما يلزم من تكوين ومهارات لأداء الوظائف الثقافية المختلفة، مع تخصيص برامج جهوية داخل المناهج تراعي الخصائص الثقافية المحلية.
- تعميم الفضاءات الثقافية وتأهيلها داخل جميع المؤسسات التعليمية والجامعية، وتسهيل ولوج الشباب للعروض الثقافية والممارسات الفنية، وتشجيع انفتاحهم على المحيط الخارجي.

خامساً؛ على مستوى الرقمنة وتحديث الإنتاج الثقافي:

- دعم وتحديث النشر الورقي والرقمي.
- مساعدة المشاريع الخاصة بتطوير العرض الثقافي الوطني الرقمي الموجه إلى الشباب.
- بناء معاهد موسيقية ومسارح متطورة ذات جاذبية، ولديها القدرة على مساندة التحولات الرقمية التي يعرفها الإنتاج الثقافي على المستوى العالمي مع الاستفادة من الذكاء الاصطناعي.
- تطوير متاحف رقمية تعرف الشباب بتاريخهم، وتقديم لهم مختلف أوجه الثقافة والقيم المغربية وغناها وتنوعها وتعزز صلتهم بها.

- تشجيع دينامية التثقيف بالنظير بين الشباب، وإنشاء فضاءات رقمية للنقاش الحر والتواصل بين الشباب وبينهم وبين مختلف الأجيال.
- دعم شركات الإنتاج الرقمي للشباب، وتكليفها بإنجاز برامج ثقافية محلية ووطنية تستجيب لأنماط الممارسات الثقافية الجديدة للشباب.

سادسا؛ على مستوى تثمين التراث الثقافي:

- الحفاظ على التراث الثقافي وذلك عبر صيانتة وترميمه.
- دمج التراث في رؤية جديدة، وذلك بإعطائه وظائف جديدة تنسجم مع حاجيات التنمية.
- جرد التراث الثقافي بالجهات، وتوثيقه من خلال خلق مراكز للتوثيق توكل إليها مهام إعداد دراسات وأبحاث حول مكونات ثقافات الجهات.
- تيسير سبل الوصول إلى المناطق المعزولة من أجل ضمان حقها في الثقافة، وخلق بنىات استقبال ثقافية لائقة وجذابة في هذه المناطق.
- إنشاء متاحف ومسارح جهوية ومحلية.

سابعا؛ على المستوى الإعلامي:

- خلق برامج ثقافية وفنية هادفة تساهم في الرفع من مستوى الفكر والابداع لدى المتلقي.
- خلق إذاعات ثقافية تساهم في التعريف بالتراث الثقافي المغربي وتثمينه.
- تكوين جيل من الإعلاميين والإعلاميات يهتمون بالمجال الثقافي والفني، ويساهمون في تطويره وإغناؤه.
- تمويل حملات إخبارية (صحافة، راديو، تلفزيون، مملقات) لتحفيز الشباب على القراءة.

• الببليوغرافيا:

- * الدستور الجديد للمملكة المغربية، إعداد وتقديم: امحمد لفرججي، ط 5، مطبعة النجاح الجديدة، 2015.
- * المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي، يناير 2012.
- * المملكة المغربية، رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، الولاية التشريعية 2016-2021، أبريل 2017.
- * البرنامج الحكومي 2021-2026، أكتوبر 2021.
- * الجريدة الرسمية للبرلمان؛ المدة النيابية 2021-2026؛ السنة التشريعية الأولى: دورة أكتوبر 2021، السنة الأولى، عدد 143، 9 فبراير 2022.
- * مشاريع نجاعة الأداء لقطاع الثقافة، مشاريع قوانين المالية -2018-2019-2020-2021-2022 2023.
- * المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي 2011.
- * المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي 2018.
- * إدماج الشباب عن طريق الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 3/2012.
- * مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 23/2015.
- * اقتصاديات الثقافة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 25/2016.

- * نجاعة البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة ما بين 2016-2021، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2022/34.
- * نتائج الاستشارة التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع البرامج العمومية الموجهة إلى الشباب.
- * رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.
- * مقترحات وتوصيات لتعزيز فعالية الحقوق ضمن السياسات العمومية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكتوبر 2021.
- * النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021.
- * تقديم نتائج الاستماع والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، الملحق رقم 1، أبريل 2021.
- * المسح الاستكشافي للسياسات الثقافية في المغرب: قام بتنفيذ المسح عام 2009 سلامة الغيام وفاطمة الزهراء الشعباني، وقام بتحديث المسح عام 2014 مراد القادري، مؤسسة اتجاهات - ثقافة مستقلة، المورد الثقافي، برنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية.
- * الإدماج عن طريق الثقافة والفنون: نماذج من سياسات الإدماج في مدينة مونتريال كندا، ورقة بحثية من إعداد يزن الشريق، سلسلة المرصد 3، مؤسسة اتجاهات - ثقافة مستقلة.
- * السياسات العمومية الثقافية في المغرب، منشورات معهد بروميتيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان ومؤسسة نسيج - موارد للتنمية الشبابية المجتمعية في الوطن العربي، ط 1، الرباط، مطابع الرباط نت، دجنبر 2015.
- * الثقافة والتنمية والتحول المجتمعي نحو الديمقراطية؛ التقرير النهائي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

- * لماذا الثقافة هي الحل؟: وضع الثقافة في المغرب، تونس، مصر، ولبنان، جمعية جذور، دجنبر 2017.
- * تقرير تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، يونيو 2010.
- * تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب (2017-2021): تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة وأشغال الجلسة السنوية لمناقشة تقييم السياسات العمومية (الولاية التشريعية: 2021-2027)، منشورات مجلس المستشارين.
- * الباروميتر العربي، الدورة الخامسة، التقرير القطري - المغرب 2019.
- * يورغ غرتل ورافل هكسل: مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة: ماريا الدويهي، ط 1، بيروت، دار الساقي، 2019.
- * أمينة التوزاني: السياسة الثقافية في المغرب، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، الدار البيضاء، منشورات ملتقى الطرق، 2020.
- * فاتن مبارك وياسين أغلاو: التعبيرات الشبابية والديمقراطية الثقافية؛ دراسة مقارنة لموسيقى الشارع بعد 2011 بين المغرب وتونس، تونس، منشورات جمعية نشار، 2020.
- * إدريس الكراوي: أن تكون شابا في عالم اليوم؛ ثورات الحاضر وتطلعات المستقبل، الدار البيضاء، منشورات ملتقى الطرق، 2023.
- * إدريس كسيكس: الحصيلة الثقافية لـ "20 فبراير"؛ المكونات والامتدادات الإعلامية والثقافية لحركة ذات حمولة سياسية، ضمن كتاب: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، تحرير وتقديم: مراد ديانبي، تمهيد: جون واتربوري، ط 1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نونبر 2018.

- * Enquête Nationale sur les Jeunes 2011 : Rapport de synthèse, Haut-Commissariat au Plan.
- * Les jeunes en chiffres, Haut-Commissariat au Plan, Aout 2012.
- * Note sur la journée internationale de la jeunesse (12 août 2023), <https://www.hcp.ma>.
- * Rapport sur le développement Humain 2020 «Être jeune au Maroc de nos jours», Observatoire National du Développement Humain, 2020.
- * Saloua Zerhouni : Jeunes et violences au Maroc : réalités et enjeux, Fondation Heinrich Böll Afrique du Nord Rabat, Novembre 2017.

تقرير: "موقع الشباب في السياسات الثقافية بالمغرب: رصد وتقييم"



جميع حقوق الطبع محفوظة

تقرير: "موقع الشباب في السياسات الثقافية بالمغرب: رصد وتقييم"

الطبعة الأولى: نونبر 2023

رقم الإيداع القانوني: 2023MO4269

الترقيم الدولي (ردمك): 6-464-42-9920-978

الإخراج الفني: كريم ثابت

الطباعة: **Gio Advertising Sarl**

59 BD Zerktouni, Résidence les Fleurs

9ème Etg Appt 26 Casablanca - Maroc

تنبيه: المواقف الواردة في هذا التقرير تعبر عن آراء المركز المغربي للشباب والتحول الديمقراطي لوحده و لا تلزم بالضرورة مؤسسة فريديش إيبرت

المركز المغربي للشباب والتحويلات الديمقراطية
MOROCCAN CENTER FOR YOUTH
AND DEMOCRATIC TRANSITIONS



165، شارع عبد المومن، عمارة B، الطابق 3، رقم 6،
الدار البيضاء - المغرب

+212614771521 / +212671651954

cmjtd.14@gmail.com

تابعونا عبر:

@cmjtd2014

@cmjtd2014

cmjtd.2014

www.cmjtd.org